

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتي :

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفي الحالات التي تقام لصالح الأبطال العائدين من اليمن من ضريبة الملاهي المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ومن الرسم الإضافي للأعمال الخيرية المفروض بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ المشار إليه.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من ١١ يوليه سنة ١٩٦٤

مذكرة باسعة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٢٨٢ (٦ يناير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤

تعديل القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الرسوم الصجية
ورسم الجمر الصحي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا،

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الرسوم الصجية ورسوم الجمر الصحي المعديل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٧،

وعلى ما أرته مجلس الدولة،

وعلى موافقة مجلس الرياسة،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يلغى البند ٤ من جدول الرسوم الصجية ورسوم الجمر الصحي الملحق بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه.

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية

مذكرة باسعة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٢٨٢ (٦ يناير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

”يختبر التلاميذ في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة تحريراً في جميع المواد ويكون الامتحان في مقرر السنة الثالثة بالنسبة إلى التلاميذ المقدمين من المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة التي تسير الدراسة فيما يوافق منهج المدارس الحكومية وتشرف وزارة التربية والتعليم بامتحاناتها طبقاً للنظام الذي يقرره وزير التربية والتعليم، ويكون الامتحان كذلك بالنسبة إلى من اجتازوا امتحان التقليل إلى الفرقتين الثانية والثالثة طبقاً للنحو ٣٠ مكرراً من هذا القانون، وفي مقرر السنوات الثلاث لغير مؤلاء“.

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وي العمل به اعتباراً من سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ الدراسية

مذكرة باسعة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٢٨٢ (٦ يناير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤

باعفاء الحالات التي تقام لصالح الأبطال العائدين من اليمن من ضريبة الملاهي والرسم الإضافي للأعمال الخيرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا،

وعلى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن الفرقة على المسارح وغيرها من مجال الفرجة والملاهي والقوانين المتعلقة به،

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ بفرض رسم إضافي للأعمال الخيرية والقوانين المتعلقة به،

وعلى ما أرته مجلس الدولة،

وعلى موافقة مجلس الرياسة،